

## هل ينهار النظام المصري تحت وطأة الأزمة الاقتصادية

### قراءة في الأحداث والتداعيات واستشراف للمستقبل

#### الشارع السياسي

شهدت الفترة الأخيرة عدة أحداث؛ مثل دعوة النظام للحوار السياسي بمشاركة كل القوى الوطنية، بيان جمال مبارك الذي اثار جدلاً حول دلالاته، تصريحات السيسي التي تربط سوء الأوضاع الاقتصادية بأزمته كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، الخطاب الإعلامي الذي يدعو المواطنين للتشف، ويحذرهم من مغبة الاحتجاجات، ويخوفهم مما هو قادم من أوضاع اقتصادية ومعيشية ستزداد سوءاً، وأخيراً مقال عماد أديب الذي دعا فيه حلفاء النظام في الخليج إلى دعم النظام بمزيد من المنح وهددهم بعودة سيناريو الفوضى الذي سيقوض أمنهم واستقرارهم.

سنحاول في هذه السطور، تجميع هذه الأحداث واستخدامها في بناء صورة واحدة كبيرة، عليها تساعدنا في إدراك ما يحدث، ومن ثم محاولة استكشاف جذوره واستشراف مستقبله.

وسنستعين في سبيل ذلك ببعض المؤشرات الاقتصادية؛ باعتبار أن الاقتصاد بات هو الذي يحرك السياسة في مصر، خاصة في الفترة الأخيرة، وخاصة في ظل نجاح النظام في إغلاق المجال العام بصورة كاملة.

#### كيف يدير النظام المصري الثروة:

ما نقصده بهذا العنوان، من أين يحصل النظام على الموارد التي ينفق منها على سياساته، وما هي البنود والمجالات التي تحوز الاهتمام الأكبر لدى النظام وتتلقى الجزء الأكبر من نفقاته.

بحسب انديبننت عربية فإن حجم الديون الخارجية المصرية ارتفعت في الفترة من 2011 وحتى 2021 بنسبة 317%، فقد قفزت من مستوى 34.9 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 145.5 مليار دولار بنهاية العام 2021، ما يعني أن الديون الخارجية لمصر ترتفع بقيمة 11.06 مليار دولار بشكل سنوي خلال السنوات الـ 10 الماضية،

أما الدين المحلي فقد قفز خلال السنوات العشر من (56.28 مليار دولار) في 2011 إلى نحو (296.495 مليار دولار) بنهاية العام 2021 وهو ما يعني زيادة سنوية قدرها (24.021 مليار دولار). ففي يونيو 2014 كان حجم الديون الخارجية 46.1 مليار دولار. أي أن الديون الخارجية أضيف إليها ما يزيد عن 100 مليار دولار خلال 8 أعوام.

أما خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد قفزت ديون مصر الخارجية بنحو 77%؛ إذ ارتفعت بنحو 63 مليار دولار أميركي خلال تلك الفترة، فقد زادت من نحو 82.88 مليار دولار نهاية 2017 إلى 145 مليار دولار في ديسمبر 2021.

وعلى الرغم من أن القاهرة نجحت في سداد 24 مليار دولار ديوناً في النصف الأول من العام الحالي، وهو ما يعني قدرة الحكومة على السداد في التوقيت المحدد، إلا أن ما يخيف مراقبين أن يكون سداد هذا الديون يتم من خلال اقتراض ديون جديدة؛ فيكون سداد الديون القديمة بديون أخرى جديدة.

أما السؤال الذي يمكن طرحه هنا فهو أين تذهب كل هذه الأموال، في ظل أحوال معيشية تزداد صعوبة من عام إلى آخر، وخدمات تزداد تديراً في الصحة في التعليم وفي غيرها من الخدمات التي تقدمها الحكومة، ثمة مسارين تذهب إليهما هذه الأموال، وبالتأكيد هناك مسارات أخرى تذهب إليها هذه الأموال،

**المسار الأول:** الانفاق المتزايد على التسليح، حيث تُعتبر مصر السيسي الثالثة عالمياً في صفقات الأسلحة؛ ليس بهدف تسليح الجيش ومدّه بالمزيد من الأسلحة المتطورة؛ إنما في أحيان كثيرة، استرضاء للدول الموردة لهذا السلاح، وشراء صمتهم على ملف حقوق الإنسان البائس في مصر، وشراء شرعية دولية تسمح للنظام الحالي بالاستمرار في السلطة رغم التآكل الواضح في شرعيته الداخلية،

ومن جهة أخرى ضمان استمرار ولاء الجنرالات في الداخل، حتى لا يدفعهم طموحهم للتفكير في الانقلاب على النظام القائم خاصة مع متابعتهم السخط السائد في الشارع.

**المسار الثاني:** الانفاق الجنوبي على الانجازات الوهمية، من قبيل الاستمرار في إنشاء الطرق والكباري، بناء العاصمة الإدارية الجديدة، التي تكلفت حتى الآن 58 مليار دولار، بهدف نقل السلطة بعيداً عن الناس كضمانة لحمايتها في حال حدوث أية هبات شعبية مفاجئة..

لكن من أين للحكومة أن تنفق على هذه السياسات في ظل غياب الاهتمام الحقيقي بإنجاز تنمية فعلية؟

تعتمد الحكومة في تمويل مشروعاتها على القروض، وعلى المنح التي يقدمها حلفاء النظام الإقليميين، وعلى الخصخصة. أما بخصوص المنح التي يقدمها حلفاء النظام الإقليميين، فيكفي أن نعرف أن مصر تمتلك 35.5 مليار دولار، هي مجمل الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، تُشكل ودائع الدول الخليجية نسبة 55.7%، بإجمالي يصل إلى 19.97 مليار دولار. والتي تعود ملكيتها إلى 10.3 مليار دولار ودايع سعودية، و5.67 مليار دولار وديعة إماراتية، و4 مليار دولار وديعة كويتية. فيما يتعلق بالخصخصة فأخر أخبارها أن هناك خطة حكومية لبيع 79 من الأصول المملوكة للدولة إلى مستثمرين محليين ودوليين، خلال الأعوام الأربعة المقبلة؛ بغرض إفساح المجال للقطاع الخاص للدخول إلى هذه النشاطات بدلاً من الحكومة، كما أن طرح هذه الأصول في البورصة تستهدف منه الحكومة تحصيل 10 مليارات دولار سنوياً لمدة 4 أعوام.

في ورقة بعنوان "تتبع مسار المال لتعرف حقيقة مصر السيسي" للباحث روبرت سبرينجبورج، أحد أبرز المتخصصين في الشأن المصري، يتعجب الباحث من الأوضاع في مصر في ظل السيسي، حيث يصفها بأنها غير عادية، حيث يتبنى النظام المصري سياسات اقتصادية تتطلب موارد لا تتناسب البتة مع قدرة الاقتصاد المصري على توفيرها؛ فحكومة السيسي تتصرف كما لو كانت تدير دولة ريعية تمولها صادرات الطاقة مثل المملكة العربية السعودية، أو كما لو كانت دولة تجارية استبدادية تستفيد من ميزان تجاري مؤاتٍ ومستدام، يُغذّيه توسعها في الصادرات المصنعة، مثل الصين الشعبية.

### **أثر سياسات النظام على الأوضاع المعيشية:**

أثر سياسات النظام على الناس يظهر في أسعار السلع والخدمات، وهو ما يرمز له بالتضخم، كما يظهر في معدلات البطالة، ومستويات الفقر في المجتمع وما يرتبط به من نصيب الفرد من الدخل القومي.

وقد واصلت معدلات التضخم في مصر ارتفاعها للشهر الخامس على التوالي؛ حيث ارتفعت هذه المعدلات من 8% في يناير إلى 15.3% في مايو 2022.

ولو قارنا بين أسعار السلع خلال مايو 2022، بأسعارها خلال مايو 2021، نجد أن قائمة سلع الطعام والمشروبات ارتفعت بنحو 28%، وأسعار الزيوت والدهون بنحو 46%، وأسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة 41.7%، وأسعار مجموعة الخضراوات بمقدار 33.5%، وأسعار مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 30%، وأسعار مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة 24.5%، وأسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 22.1%.

### كيف يواجه النظام هذه التحديات:

في مواجهة هذه الأوضاع الاستثنائية جاءت دعوة النظام للحوار الوطني، بغير سياق يبررها؛ فمن المعروف منذ 8 سنوات أن النظام المصري الحالي لا يؤمن بالحوار وسيلة لإدارة المشهد السياسي، فهل تغيرت قناعات نخبة الحكم فجأة، وهل اكتشف فجأة أن الحوار هو الوسيلة الأنسب لإدارة المشهد السياسي؟!

في هذا السياق يمكن أن نفهم سر الدعوة للحوار الوطني من جانب نظام يتعامل مع الدولة والمجتمع باعتبارهما معسكر، وفي الحقيقة لم تخفف الدعوة للحوار من شبق النظام للقمع، وحرصه على استمرار سياساته بدون تغيير حقيقي [24]، فلا زالت الاعتقالات مستمرة، وما تزال الاحكام الجائرة باقية.

يحرص النظام في تصريحات مسؤوليه على إلقاء تبعه هذه الأوضاع على فيروس كورونا وتأثيراته والأزمة الأوكرانية وتبعاتها، وإبراء سياساته وتوجهاته من المسؤولية عن أياً مما يحدث، وهذا الممارسة في حد ذاته تعبر عن مدى اقتناع النظام بسياساته وأنه لا يرى أن في ممارساته ما يستدعي التغيير أو المراجعة؟!

كذلك مما يلجأ إليه النظام أيضاً في التعامل مع الأزمة، هو دعوة المواطنين للتقشف والتقليل من الاستهلاك، وتخويفهم من مغبة الاحتجاجات، وتخويفهم مما هو قادم..

في مواجهة هذه الأوضاع الاستثنائية جاءت الدعوة للحوار الوطني كمحاولة لتقاسم المسؤولية عما حدث، ومحاولة لبناء تحالف 30 يونيو؛ لتجميل الوجه العسكري السافر للنظام الحاكم في مصر. وفي مواجهتها حرص النظام على إبراء ذمته من تردي الأوضاع الاقتصادية، ملقياً تبعه ذلك على فيروس كورونا وانعكاساته، والأزمة الأوكرانية وتداعياتها.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل خرج عماد الدين أديب، المعروف بقربه من دوائر صنع القرار في مصر، ليؤكد على كل ما سبق، وليطالب حلفاء النظام بالخليج، بـ “توفير شحنات من الطاقة بأسعار مقبولة وبتسهيلات في الدفع مع فترة سماح”، وبـ “استثمارات خليجية في الاقتصاد المصري”، ويحذرهم من أن عدم مساندة الأشقاء العرب للقاهرة قد يدخل البلاد في حالة فوضى تشبه التي صاحبت أحداث يناير 2011؛ وعندها سيبدأ كابوس هجرة الملايين إلى الخليج، مهدداً في بداية مقالته تلك بأن مستقبل العلاقات المصرية-الخليجية قد تكون أحد ضحايا فاتورة الحرب الروسية-الأوكرانية.

**ختاماً،** ماذا يحمل لنا المستقبل؟ هل يمكن أن ينهار النظام، هل انهياره في صالح أحد، هل هناك من قوى المعارضة من يملك القدرة على وراثة تركة النظام الثقيلة.

**انهيار النظام سيناريو ممكن التحقق،** خاصة مع تراكم الديون وتراجع قدرته على السداد، واستمرار الاحتياطي النقدي في التآكل، ومع تقادم سوء الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

والانهيار قد يكون جراء هبات شعبية وهو السيناريو الأسوأ بل قد تكون تداعياته كارثية،

وقد يكون الانهيار جراء انقلاب من داخل جهاز الدولة وهو سيناريو الأقل سوء؛ فهو يعني أن الدولة العميقة باتت تدرك أن تكلفة استمرار النظام الحالي واستمرار سياساته عالي للغاية، ويعني أن الدولة العميقة ستتولى هي سداد الفاتورة الباهظة لسياسات السيسي.

**انهيار النظام في صالح الجميع لو تم عبر انقلاب داخلي؛** لأن الدولة العميقة نفسها -كما سبق وقولنا- هي من ستتحمل كلفة تحسين الأوضاع السيئة القائمة، وهي التي ستتعامل مع آمال الناس في التغيير للأفضل، وستحاول تقليل حدة الصدام مع قوى المعارضة وكسبها إلى صفها مما يكسبها شرعية.

**أما القوى المعارضة،** فغاية ما تأمله أن يحدث تغيير يتيح لها النقاط الأنفاس ولملمة نفسها ومعالجة مشكلاتها الداخلية واستعادة شيء من عافيتها وفعاليتها. دون أن تطمح للمشاركة في السلطة، على الأقل في المدى المنظور، لضخامة التحدي الذي سيواجهه من يتولى السلطة في ظل مشكلات عويصة وحقيقية.

- وصلت تكلفة قطار العاصمة الإدارية في المرحلة الأولى فقط إلى مليار و 300 مليون دولار، و وصلت تكلفة مسجد مصر بالعاصمة الإدارية إلى 45 مليون دولار، أما تكلفة برج العاصمة الإدارية الجديدة فقد تكلف 3 مليار دولار، أما فندق الماسة بالعاصمة الإدارية فقد قدرت تكلفته من 900 ألف جنيه إلى مليار جنية، كذلك فإن التكلفة المتوقعة لإنشاء استاد مصر العاصمة الإدارية هي 60 مليار جنيه، وأخيراً تكلفة محطة الكهرباء في العاصمة الإدارية فهي تتجاوز 2 مليار يورو. أنظر: يوفن، ما هي تكلفة العاصمة الإدارية الجديدة؟، شوهد في: 16 يونيو 2022، الرابط: <https://tinyurl.com/243sc3ok>

- تبلغ إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة على مصر في العام المالي الحالي نحو 1.172 تريليون جنيه، عند خصمها من إجمالي حجم الإيرادات بالموازنة العامة والبالغة تريليون و 365 مليار جنيه يتبقى فقط 213 مليار جنيه لإنفاقها على بنود النفقات العامة في الأبواب المختلفة للموازنة المصرية، مما يعني أن إجمالي خدمة الدين من أقساط وفوائد تتجاوز 85% من إجمالي إيرادات الدولة هذا العام، ولا يبقى إلا أقل من 15% من الإيرادات للإنفاق العام. أنظر: أحمد نكر الله، الديون المصرية في تقرير ستاندرد آند بورز: دلالات ومالات، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر: 15 أبريل 2022، شوهد في: 16 يونيو 2022، الرابط: <https://tinyurl.com/2agbozkr>

\*\*\*\*\*

**وساطة «بايدن» لإتمام صفقة «تيران وصنافير»..**

## الشارع السياسي

تقوم إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، حالياً، بدور الوساطة بين مصر والمملكة العربية السعودية وحكومة الاحتلال في إسرائيل بشأن مفاوضات نقل ملكية جزيرتي "تيران وصنافير" في البحر الأحمر من السيادة المصرية إلى السعودية.

تفاصيل الوساطة الأمريكية كشفها موقع «أكسيوس» نقلا عن خمسة مصادر مطلعة بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

**ماذا تبقى من الصفقة؟**

كانت "تيران وصنافير" جزيرتين مصريتين على مدخل خليج العقبة منزوعتي السلاح تحت السيادة المصرية، بموجب معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام 1979. وفي يونيو 2017، ووافق البرلمان المصري، وكذلك المحكمة الدستورية العليا في

2018، على اتفاقية أبرمها السسي مع السعوديين في إبريل 2016م، لنقل السيادة على الجزيرتين إلى السعودية وفقا لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ورغم الرفض الشعبي العارم والأحكام القضائية الباتة والقاطعة والنهائية من القضاء الإداري (مجلس الدولة والإدارية العليا) ببطلان الاتفاقية ومصرية الجزيرتين إلا أن السسي دهس كل ذلك وأصر على التنازل عن الجزيرتين مقابل مساعدات سعودية تصل إلى نحو 25 مليار دولار.

وفقا لموقع "أكسيوس"، فإن اتفاق نقل الملكية من مصر على الجزيرتين إلى السيادة السعودية لم يكتمل بعد، وأن المفاوضات لا تزال جارية بشكل سري، وأن الوساطة الأمريكية تستهدف إتمام الاتفاق؛ حيث تعتقد إدارة بايدن أن توسطها بين الدول الثلاثة لإنهاء نقل ملكية الجزيرتين يمكن أن يبني الثقة بين الطرفين ويخلق انفتاحا على العلاقات الدافئة بين إسرائيل والسعودية، اللتين لا تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية حتى الآن، وهو ما سيكون الإنجاز الأهم للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ اتفاقات أبراهام، التي توسطت فيها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب.

تحتاج الصفقة حتى تكتمل إلى موافقة إسرائيلية، وهي ما تحاول إدارة بايدن تحقيقه، إذ كانت إسرائيل قد وافقت فقط على الاتفاقية من حيث المبدأ، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بين مصر والسعودية بشأن مواصلة عمل قوة المراقبين متعددة الجنسيات، المسؤولة عن تسيير دوريات في الجزر وضمان بقاء حرية الملاحة في المضيق دون عوائق. الوساطة الأمريكية تدور حول عدة بنود:

أولاً، القضية الرئيسية في المفاوضات التي تجريها واشنطن مع القاهرة والرياض، هي القوة متعددة الجنسيات للمراقبين، وأن السعودية وافقت على إبقاء الجزر منزوعة السلاح والالتزام بالحفاظ على حرية الملاحة الكاملة لجميع السفن، لكنها أرادت إنهاء وجود المراقبين متعددي الجنسيات في الجزر".

ثانياً، تشترط تل أبيب أن تبادر الرياض بخطوات معينة كجزء من جهود أوسع للتوصل إلى اتفاق بشأن عدة قضايا، مثل السماح لشركات الطيران الإسرائيلية بعبور المزيد من الأجواء السعودية، الأمر الذي سيختصر الرحلات الجوية إلى الهند وتايلاند والصين بشكل كبير".

ثالثاً، تشترط حكومة الاحتلال أيضا على السعوديين "السماح برحلات جوية مباشرة من إسرائيل إلى السعودية، للمسلمين في إسرائيل الذين يريدون الذهاب لأداء فريضة الحج إلى مدينتي مكة والمدينة المنورة".

العجيب في مسار ومضمون هذه المفاوضات هو اشتراط الإسرائيليين رغم أن السعوديين وافقوا على أن تبقى الجزيرتان منزوعتي السلاح، إضافة إلى أن معاهدة التطبيع المصرية الإسرائيلية سنة 1979م، أكدت على دولية الممرات والمضايق وهو الوضع القائم الذي لم يتغير وبالتالي فحرية الملاحة قائمة ولم تتهدد بالصفقة التي ربما يكون الهدف منها هو استدامة دولية الممرات ونسف الهيمنة المصرية عليها، وعدم ارتباطها باتفاقية التطبيع المصرية الإسرائيلية.

خلاصة الموقف الإسرائيلي لخصه تقرير لموقع "واللاه" العبري بأن "إسرائيل" تشترط أن يكون نقل جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، بترتيبات أمنية كبيرة وتوسيع دائرة التطبيع معها، وأن إدارة بايدن تتوسط بينهما لإنجاز اتفاق بهذا الخصوص".

### الأهداف والمآرب

من حيث الأهداف والمآرب، فإن التحركات الأمريكية تستهدف تعزيز العلاقات السعودية الإسرائيلية، وتعمل على استغلال صفقة نقل السيادة على الجزيرتين من مصر إلى السعودية في تدشين اتفاق تطبيع سعودي، تتحقق من خلاله عدة أهداف بضرية

واحدة، أبرزها تمكين الوجود الإسرائيلي في المنطقة من خلال تطبيع سعودي يفضي إلى اعتراف رسمي من بلاد الحرمين بإسرائيل، وهو ما يمثل نجاحاً منقطع النظير للمشروع الصهيوني، لما تمثله بلاد الحرمين من ثقل ورمزية في العالمين العربي والإسلامي باعتبارها منبع الوحي والإسلام.

يبرهن على ذلك أن الجزيرتين قد انتقلت ملكيتهما من مصر إلى السعودية منذ تصديق السيسي على الاتفاقية بقرار رقم 607 لسنة 2017 بالموافقة على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين حكومتي مصر والسعودية، والموقعة في القاهرة في 4 إبريل/نيسان 2016، أثناء زيارة ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز إلى مصر، وبعد التصديق عليها في كلا البلدين، وتبادل وثائق التصديق، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، وهو ما ترتب عليه وقوع تيران وصنافير داخل الحدود البحرية السعودية.

### الخلاصة

تعتبر إسرائيل هي المستفيد الأكبر من تفريط السيسي في السيادة المصرية على جزيرتي “تيران وصنافير”؛ فالأثر القانوني الذي يفرضه القانون الدولي بناء على هذه الصفقة يحقق لإسرائيل انتصاراً سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً مذهلاً دون خوض حروب أو إطلاق رصاصات واحدة. فتبعية الجزيرتين -وخاصة تيران- للجانب المصري تعني أن المياه البحرية الإقليمية مصرية، أي تابعة لمصر وليست مياهاً دولية، وهذا هو الممر الوحيد الذي يمكن أن تدخل منه السفن من البحر الأحمر إلى خليج العقبة.

وتبعية الجزيرتين لمصر تقتضي وتفرض سيطرة مصر على هذا المضيق، وسلطتها القانونية في السماح وعدم السماح بالمرور فيه لأي سفن أجنبية.. وهذا ما يضع قيداً على حرية الملاحة الإسرائيلية من خلال خليج العقبة. أما إذا قيل بأن الجزيرتين تابعتان للسعودية، فإن الممر يصير دولياً، ليس لمصر أي سيطرة قانونية دولية عليه؛ ولا للسعودية.

\*\*\*\*\*

### **زيارة بايدن للشرق الأوسط.. سقف التوقعات وحجم الإنجاز**

#### **بتصرف عن دراسة لمركز المسار للدراسات الإنسانية**

حظيت زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن لمنطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة بسبب الظرف الإقليمي والدولي الراهن، فقد تزامنت الزيارة مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية بتبعاتها الاقتصادية والسياسية الكبيرة، والمفاوضات المتعثرة حول الملف النووي الإيراني، والارتفاع الحاد في أسعار موارد الطاقة.

هذا بالإضافة إلى الوضع الداخلي الذي يواجهه فيه بايدن مشكلة زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في وقت يستعد فيه لانتخابات الكونجرس.

وقد انقسم الرأي العام الأميركي حول زيارة بايدن للشرق الأوسط، ففي حين رأى البعض أن الزيارة تمثل فرصة لتحقيق مصالح الأمن القومي الأميركي، رأى البعض الآخر أن الزيارة تمثل تحولاً في موقف بايدن من الأنظمة التي انتقدها سابقاً بسبب حقوق الإنسان، وأن بايدن قدم النفط على المبادئ.

جاء بايدن إلى المنطقة بأجندة تحتوي على موضوعات مهمة، أثارها في محطاته الثلاث، على رأسها إرسال إشارة إلى الشركاء والخصوم بأن الولايات المتحدة متمسكة بموقعها الاستراتيجي في المنطقة، وضمان أمن الكيان الصهيوني، والعمل على دمجها في المنطقة، ومواجهة إيران، وزيادة إمدادات النفط.

وترصد هذه الورقة أهم القضايا التي تناولها بايدن في محطاته الثلاث، وحجم الإنجاز الذي حققته زيارته بالقياس إلى التوقعات المسبقة، وآثار الزيارة على المنطقة.

### المحطة الأولى: الكيان الصهيوني

وصل بايدن إلى الكيان الصهيوني في 13 يوليو/تموز، في زيارة استغرقت يومين، التقى فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد... وعلى هامش زيارته لدولة الاحتلال، قام بايدن ولاييد بالتوقيع على "إعلان القدس" للشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، والذي يركز على التزام واشنطن بأمن إسرائيل والحفاظ على التفوق العسكري النوعي لئلا أيبب، وعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، والعمل على دمج "إسرائيل" الكامل في المنطقة... وأكد الإعلان على الروابط غير القابلة للكسر بين الطرفين، وأن الشراكة الإستراتيجية بينهما تقوم على أساس متين من القيم المشتركة والمصالح المتبادلة والصداقة الحقيقية.

### ضمان أمن إسرائيل

يُعد ضمان أمن إسرائيل وبقائها من الثوابت التي تتعهد بها الإدارات الأميركية المتعاقبة، وهو ما يظهر في الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي غير المحدود، وفي التعاطي الأميركي المنحاز دائماً مع قضايا المنطقة. ثم جاء "إعلان القدس" لينص على هذه الضمانة، حيث أكدت الولايات المتحدة على "الالتزام الدائم للولايات المتحدة بأمن إسرائيل.... كما أكدت أيضاً على التزامها الثابت بالحفاظ على قدرة إسرائيل على ردع أعدائها وتعزيزها والدفاع عن نفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات، وذلك من خلال المحافظة على تفوقها العسكري النوعي. ووصف الإعلان هذا الالتزام بأنه "مقدس"، ولا يستند إلى الجانب الأخلاقي فقط، وإنما هو التزام إستراتيجي، ذو أهمية حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة نفسها.

### مواجهة البرنامج النووي الإيراني

يسعى الكيان الصهيوني منذ سنوات لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي والحصول على سلاح دمار شامل يكسر احتكاره لهذا السلاح في المنطقة، ويُحدث تغييراً في موازين القوى في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذا الهدف، تضغط إسرائيل على أميركا والمجتمع الدولي من أجل وقف المشروع النووي الإيراني، زاعمة أنه يُخل بالسلم العالمي ويعرض وجودها للخطر.

وقد أكدت الولايات المتحدة، في "إعلان القدس"، أن الالتزام بعدم السماح لإيران مطلقاً بامتلاك سلاح نووي جزء لا يتجزأ من التعهد بحماية أمن إسرائيل، وأنها مستعدة لاستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية لضمان هذه النتيجة.

### دمج إسرائيل في المنطقة

تجاوز الكيان الصهيوني مرحلة "التطبيع" في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية إلى العمل من أجل "الاندماج" الكامل في المنطقة، وهو ثمرة من ثمرات عهد ترامب واتفاقيات "أبراهام" التي يربحها بايدن الذي أكد أن الولايات المتحدة الأميركية ستواصل دعم دمج إسرائيل في المنطقة.

وفي هذا الصدد، أشار بايدن في "إعلان القدس" إلى أن اتفاقيات السلام والتطبيع مهمة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط ولقضية الأمن الإقليمي والازدهار والسلام.

وأكد على التزام الولايات المتحدة بمواصلة لعب دور نشط في بناء هيكل إقليمي قوي لتعميق العلاقات بين إسرائيل وجميع شركائها الإقليميين، ودفع التكامل الإقليمي لإسرائيل مع مرور الوقت، وتوسيع دائرة السلام لتشمل المزيد من الدول العربية والإسلامية.

وكانت المملكة العربية السعودية هي محور هذا الالتزام، حيث قال بايدن إنه سيكون أول رئيس أمريكي يسافر من "تل أبيب" إلى مدينة "جدة" السعودية، بشكل مباشر، لافتًا إلى أنه يحمل رسالة سلام. وهو ما اعتبره محللون خطوة رسمية أولى نحو التطبيع.

### المحطة الثانية: الأراضي الفلسطينية

غادر بايدن الكيان الصهيوني متوجهًا إلى "بيت لحم" جنوبي الضفة الغربية، في 15 يوليو/تموز، في زيارة قصيرة لم تتجاوز الساعتين تقريبًا، حيث التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي بحث معه سبل إحيار عملية السلام المتعثرة. ومثلت محادثات عباس مع بايدن أعلى مستوى من التواصل المباشر مع الولايات المتحدة منذ عام 2017، بعد استئناف العلاقات في عهد بايدن.

وطالب الفلسطينيون إدارة بايدن بجملة من المطالب، منها إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، وإزالة منظمة التحرير الفلسطينية من القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية، والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في القدس، والحد من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.

ولكن أجندة زيارة بايدن للأراضي الفلسطينية والكيان الصهيوني لم تشمل إلا على حديث مرسل عن حل القضية الفلسطينية، وموقف أميركي معاد للمقاومة الفلسطينية المسلحة.

### القضية الفلسطينية وحل الدولتين

أعاد بايدن التأكيد على دعمه الطويل الأمد والمتواصل لحل الدولتين، وللتقدم نحو واقع يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء التمتع فيه بإجراءات متساوية من الأمن والحرية والازدهار.

وأعلن استعداد الولايات المتحدة للعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الإقليميين لتحقيق هذا الهدف.

كما أكد على التزامه بالمبادرات التي تعزز الاقتصاد الفلسطيني وتحسن نوعية حياة الفلسطينيين.

وكشف بايدن عن تقديم 200 مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين و100 مليون لمنظومة المستشفيات بالقدس.

أما فيما يخص وضع القدس، فإن بايدن أعلن أنه ليس في وارد التراجع عن قرار سلفه دونالد ترامب لجهة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

### الموقف من المقاومة الفلسطينية

جددت الولايات المتحدة التزامها بالعمل مع شركائها في المنطقة من أجل مواجهة حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، واصفة إياها بالمنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي. وأدان بايدن في إعلان القدس الهجمات التي وصفها بالـ"الإرهابية المؤسفة" ضد المواطنين الإسرائيليين، وأكد على ضرورة مواجهة القوى "المتطرفة"، مثل حركة حماس التي "تسعى إلى تأجيج التوتر والتحريض على العنف والإرهاب"، بحسب الإعلان.



وفي تعليقها على التزامات الولايات المتحدة ضد المقاومة، ذكرت حركة حماس أن إشارة إعلان القدس إلى العمليات العسكرية الفلسطينية ضد جنود ومواقع الاحتلال ومستوطنيه، يؤشر إلى أهمية هذه العمليات وقدرتها على إحداث خلل إستراتيجي وإثارة الخوف في داخل الكيان، وما يتركه ذلك من انعكاسات سياسية وأمنية.

### المحطة الثالثة: المملكة العربية السعودية

كانت المحطة الثالثة لبايدن هي مدينة جدة، حيث أجرى زيارة رسمية للملكة العربية السعودية يومي 15 و16 يوليو/تموز، التقى خلالها العاهل السعودي، سلمان بن عبدالعزيز، وعقد اجتماعاً رسمياً مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وكبار مسؤولي المملكة، وأصدر الجانبان بياناً أكد فيه على الشراكة الإستراتيجية بينهما. وكان الحدث الأبرز في الزيارة هو حضور بايدن قمة جدة للأمن والتنمية، التي شارك فيها قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى قادة كل من مصر والعراق والأردن، وناقشت عدداً من الموضوعات الخاصة بالمنطقة، والشراكة بين الولايات المتحدة وحلفائها، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين واشنطن والرياض.

### تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين

كانت زيارة بايدن للشرق الأوسط محاولة لتعزيز العلاقات الأميركية مع الحلفاء التقليديين في المنطقة على أمل إبعاد النفوذ الروسي والصيني والإيراني المتنامي. ولهذا أكد بايدن أن بلاده لا تعتزم الانسحاب من الشرق الأوسط وترك فراغ في المنطقة لمصلحة قوى أخرى. وقال: “سنعمل في منطقة الشرق الأوسط، ونؤسس لعلاقات اقتصادية مستدامة، والولايات المتحدة ستبقى شريكاً نشطاً في الشرق الأوسط، والمصالح الأمريكية مرتبطة بالنجاحات مع الشرق الأوسط.”

وتعهد بايدن بدعم شركاء الولايات المتحدة والدول الحليفة لحل المشكلات التي تواجهها المنطقة، ومواجهة التهديدات الإرهابية.

### زيادة إمدادات النفط

كان موضوع النفط على جدول المباحثات بين بايدن والقيادة السعودية، وهو ما أكده بايدن الذي ذكر أنه فعل كل ما بوسعه لزيادة إمدادات النفط، وأنه أجرى مناقشات جيدة في ما يتعلق بضمان أمن الطاقة العالمي وإمدادات مناسبة للنفط. جاءت استجابة السعودية لمطالب بايدن على لسان محمد بن سلمان، الذي قال إن المملكة ستلعب دورها في زيادة “الطاقة المستدامة القصوى” من النفط الخام إلى 13 مليون برميل في اليوم، وبعد ذلك لن يكون لدى المملكة أي قدرة إضافية للزيادة. ولكن بن سلمان أكد أن قرارات السياسة النفطية ستتخذ وفقاً لمنطق السوق. وشدد المسؤولون السعوديون على أن أي قرار لضخ المزيد من النفط سيتخذ في إطار “أوبك+”، وأن الزيادة المذكورة سوف تكتمل بحلول 2027.

### الحلف الدفاعي الإقليمي

لم تتمر جهود الولايات المتحدة السابقة في تشكيل تحالف عسكري أو أممي لمواجهة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، رغم المساعي العديدة التي بذلتها إدارة دونالد ترامب، سواء لتشكيل “ناتو عربي” يمثل نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي، أو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، أو غيرهما من صيغ التحالف...

وجاء بايدن إلى قمة جدة بهدف واضح هو عزل إيران ومحاصرتها، ولهذا فقد اتهمها في كلمته أمام القمة بأنها تبذل جهودها لتقويض القانون الدولي بنشاطاتها المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، وتعهد بعدم ترك فراغ يمكن لإيران أن تملؤه.

## الديمقراطية وحقوق الإنسان

كان ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط من أبرز الملفات في حملة بايدن الانتخابية، ولهذا فقد وجهت اتهامات لبايدن لتعارض زيارته للسعودية ولقائه مع ابن سلمان مع وعوده السابقة بإبقاء النظام في الرياض على مسافة بعيدة منه نظرًا لتأجيجه الحرب في اليمن وسجله القبيح في مجال حقوق الإنسان، والذي تضمن مقتل الصحفي جمال خاشقجي، والذي تلوم فيه الاستخبارات الأميركية بشكل مباشر الحاكم الفعلي للسعودية.

ولكن إدارة بايدن قاومت مبادئ حقوق الإنسان بتأمين زيادات النفط وتعزيز العلاقة مع الحلفاء التقليديين في ظل الأزمة الدولية الناتجة عن الحرب الأوكرانية، وخوفًا من التمدد الروسي والصيني، على حساب تطلعات شعوب المنطقة للحصول على حكم ديمقراطي ومزيد من الحريات.

كما التقى بايدن برأس النظام المصري، عبدالفتاح السيسي، الذي تزدهم سجونه بعشرات الآلاف من المعارضة السياسية، متغاضيًا عن وعوده في بداية عهده الرئاسي بانتهاج سياسة جديدة تركز على حقوق الإنسان في العالم العربي وانتقاداته للسجل الحقوقي في مصر.

## التطبيع السعودي الإسرائيلي

أثارت زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط تكهنات حول تقارب محتمل بين الكيان الصهيوني والسعودية، بعد تطبيع أربع دول عربية خلال السنتين الماضيتين علاقاتها مع إسرائيل، وبعد مؤشرات إلى محاولات لإحداث تغيير إيجابي في الرأي العام السعودي إزاء هذه المسألة.

وكان محمد بن سلمان قد صرح بأن "بلاده" لا تنظر إلى إسرائيل كعدو، بل كحليف محتمل في العديد من المصالح التي يمكن أن نسعى لتحقيقها معًا، لكن يجب أن تحل بعض القضايا قبل الوصول إلى ذلك"، ولكن يبدو أن الأسلوب السعودي في التعامل مع التقارب مع إسرائيل والتطبيع معها يمضي "خطوة خطوة".

## العلاقات الأميركية السعودية

قبل سفر بايدن إلى الشرق الأوسط، سلطت الأضواء على العلاقات الثنائية بين الرياض وواشنطن، وذلك بعد أن تعرض للكثير من الانتقادات بسبب نيته لقاء ولي العهد محمد بن سلمان وفتح صفحة جديدة معه بعد سنوات من مقاطعة الديمقراطيين له بسبب مقتل خاشقجي.

ويرى متابعون أن السعوديين أرادوا فقط الحصول على تأكيد لأهمية الدور السعودي من قبل بايدن، وهذا ما حصلوا عليه، إضافة إلى تأكيد أميركي على التزام الولايات المتحدة بضمان أمن المنطقة، وهذا ما حصلوا عليه أيضًا. إضافة إلى ذلك، هناك من يرى أن زيارة بايدن إلى المملكة اعتراف أميركي بـ"شرعية بن سلمان".

وكان بيان سعودي أميركي مشترك أكد أهمية التعاون الإستراتيجي الاقتصادي والاستثماري، لا سيما في ضوء الأزمة بأوكرانيا وتداعياتها... وفي هذا السياق، وقع الطرفان السعودي والأميركي نحو 18 اتفاقية للتعاون والشراكة في مجال الطاقة والأمن والاستثمار والفضاء والاتصالات. ويمكن القول إنه على صعيد العلاقات الاقتصادية، أدت الزيارة الهدف المنشود منها.

كما عبر الطرفان عن توافقهما حول الخطر الإيراني على المنطقة، ولهذا فقد ضغطت السعودية من أجل الحصول على ضمانات أمنية من شأنها احتواء إيران في حالة فشل المحادثات النووية.

ولهذا أكد الرئيس بايدن بشدة على التزام الولايات المتحدة المستمر بدعم أمن السعودية وقدرتها على الدفاع الإقليمي وتسهيل قدرتها على الحصول على القدرات اللازمة للدفاع عن شعبها وأراضيها ضد التهديدات الخارجية.

### سقف التوقعات وحجم الإنجاز

جاء بايدن إلى منطقة الشرق الأوسط بأجندة تحتوي على موضوعات كثيرة ومتشابكة، ارتفع سقف التوقعات في بعضها، وانخفض في البعض الآخر، على حسب مصالح أميركا والكيان الصهيوني في المنطقة.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الزيارة، وباستقراء ما صدر عن بايدن وقيادات ومسؤولي الدول التي زارها أو اجتمع بقادتها من بيانات وتصريحات، يمكن رصد حجم ما أنجزته الزيارة بالقياس إلى سقف التوقعات.

- جددت الولايات المتحدة التزامها بضمان أمن إسرائيل، وجاء "إعلان القدس" ليؤكد ارتباط الأمن القومي الأمريكي بالأمن القومي الإسرائيلي، ودعم إسرائيل من خلال تزويدها بدفاعات صاروخية في ظروف استثنائية، هي تعرضها لأي عمل عسكري من جانب المقاومة.

وتطبيقاً لها الالتزام، دعمت الولايات المتحدة بقوة تنفيذ بنود مذكرة تفاهم تضمن تقديم 38 مليار دولار لضمان أمن إسرائيل، فضلاً عن قناعتها بأن مذكرة التفاهم اللاحقة يجب أن تعالج التهديدات الناشئة والحقائق الجديدة. في إشارة لأي تهديد مستقبلي.

إضافة إلى ذلك، التزمت الولايات المتحدة بالسعي للحصول على مساعدة دفاعية صاروخية إضافية تتجاوز مستويات مذكرة التفاهم، في ظروف استثنائية مثل الأعمال "العنصرية" مع حركة حماس.

- شهد التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني تجاوزاً كبيراً من جانب بايدن مع دولة الاحتلال، ويمكن القول إن الكيان الصهيوني انتزع من بايدن موقفاً طالما سعى إليه، وهو وضع الحل العسكري على أجندة التعامل مع إيران، حتى وإن تمسكت أميركا بالمساعي الدبلوماسية.

ولكن فيما يخص التحالف العسكري المضاد لإيران، لم تسفر الزيارة عن تطور يذكر في هذا الأمر، خاصة وأن التوافق على مواجهة الخطر الإيراني لم يؤد إلى أكثر من التزام واشنطن بالدفاع عن حلفائها، ولم تخرج القمة ببلورة رؤية لتحالف شرق أوسطي ضد إيران بالصورة التي تريدها أميركا والكيان الصهيوني.

وبغض النظر عن التعاون السري بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية في مواجهة إيران، فإن وزير خارجية السعودية، فيصل بن فرحان، نفى أن تكون قمة جدة قد ناقشت "التحالف الدفاعي" مع إسرائيل ضد إيران، وقال إنه لا يوجد شيء اسمه "اتو عربي"... كما أعلنت الإمارات أنها لن تكون جزءاً من تحالف إقليمي بين إسرائيل ودول عربية ضد إيران، وأنه لا مصلحة لها في الانضمام إلى تحالف مناهض لإيران، رغم انفتاحها على التعاون.

وقد أظهرت التحليلات الإسرائيلية المختلفة مبالغة التوقعات الإسرائيلية إزاء "حلف دفاعي إقليمي" ضد إيران، وتحدثت عن أن الزيارة انتهت بدون بشائر حقيقية بالنسبة لإسرائيل في الموضوع الإيراني. فصناع القرار في أبو ظبي والرياض ليسوا متحمسين للدخول إلى خط المواجهة الأول مع إيران.

وعلى الجانب الآخر، صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أن بايدن فشل في تشكيل تحالف عسكري ضد إيران، وأن بلاده تلقت رسائل إيجابية في الآونة الأخيرة من دول المنطقة.

- كان دمج إسرائيل في المنطقة عبر البوابة السعودية بدأً رئيسًا على أجندة زيارة بايدن، ولكن التطبيع “العلمي” مع السعودية يمكن أن يتأخر، وذلك في ضوء الموقف الرسمي للمملكة الذي يربط التطبيع بحل القضية الفلسطينية، والذي عبر عنه ابن سلمان بقوله إن “ازدهار المنطقة ورخاءها يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقًا لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.”

ورغم أن السعودية فتحت مجالها الجوي أمام الطائرات القادمة من إسرائيل أو المتجهة إليها، حرصت الرياض على التشديد على أن القرار ليس إشارة إلى أي دفع باتجاه إقامة علاقة مستقبلية مع إسرائيل، وأنه لا علاقة له بالعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أو يمهّد لخطوات لاحقة... ويعزى هذا الموقف لكون السعودية دولة كبيرة في العالم الإسلامي، وتخشى من أن يؤدي أي تقارب رسمي وعلمي مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية إلى ردود فعل وانتقادات من الرأي العام العربي والإسلامي المناهض لإسرائيل، بما في ذلك الداخل السعودي.

- لم يحمل بايدن معه أي خطة لحل القضية الفلسطينية، واكتفى بالفخر بأن إدارته أعادت بناء العلاقات الأميركية الفلسطينية، واستعادت بالعمل مع الكونجرس نحو 500 مليون دولار لدعم الفلسطينيين، وساهمت في إنهاء الحرب في غزة خلال 11 يومًا فقط... أما حل الدولتين الذي يدعو إليه بايدن، فإنه أول من شكك في إمكانية تحقيقه في الظروف الراهنة، ولم يطرح لنقاش جدي مع الإسرائيليين.

كما أن بايدن لم يتجاوب مع أي مطلب من مطالب الفلسطينيين، حيث أبقى إدارته على السفارة الأميركية في مدينة القدس، وتوقفت عن إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية التي أغلقها ترامب في 2019، ولم تسمح حتى الآن بإعادة فتح مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن الذي أغلقه ترامب في 2018.

- لم تأت موافقة السعودية على زيادة إنتاجها من النفط بجديد، فموافقة الرياض هي التزام تمسكت به دائمًا بالتعاون مع شركائها، وعلى رأسهم أميركا، ولكن الزيادة الأخيرة زيادة مرتبطة بالحد الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه المملكة، ولا يمكن أن تكون حلاً وحيداً وسريعاً لأزمة الطاقة التي يتعرض لها العالم وأدت إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.

وفي ضوء هذه الزيادة المحددة بسقف معين والمرتبطة بأمد زمني غير قصير والمقيدة بقرارات “أوبك+”، يمكن قراءة تصريحات بايدن ومسؤولين أميركيين قللوا فيها من سقف التوقعات بأن تؤدي الزيارة إلى مكاسب فورية في مجال النفط، ولهذا قال بايدن إن النتائج الملموسة لن تكون ملحوظة قبل مرور أسبوعين.

### المنطقة ما بعد زيارة بايدن

يمكن استشراف مستقبل المنطقة بعد زيارة بايدن وما أسفرت عنه من نتائج تتسق مع الخطوط العامة للسياسة الأميركية في النقاط التالية:

1. استمرار دعم الولايات المتحدة التام للكيان الصهيوني، والتمادي في الانحياز له مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأميركي في نوفمبر/تشرين الثاني القادم، وهو ما تحتاج معه الإدارة الديمقراطية لدعم اللوبي الصهيوني في ظل تراجع شعبية بايدن وحزبه بسبب معاناة ملايين الأميركيين بسبب زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، واتهام الجمهوريين للديمقراطيين بعدم القدرة على ضبط الوضع الاقتصادي.

2. بقاء حالة الجمود في مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لعدم وجود رغبة أميركية في دفع دولة الاحتلال لاستئناف المفاوضات.
3. تراجع القضية الفلسطينية التي تحولت بالنسبة للإدارة الأمريكية إلى مجرد دعم مادي للإبقاء على حياة الفلسطينيين، ولم تشهد أي تقدم على مستوى القضايا المهمة، مثل إقامة الدولة الفلسطينية ومستقبل القدس والاستيطان واللاجئين، في عهد باين الذي يواصل استكمال سياسة ترامب، ولم يتراجع عن الإجراءات التي اتخذها سلفه، باستثناء إعادة التواصل مع السلطة الفلسطينية، ولكنه لم يتجاوز حدود هذا التواصل ولم يقدم خطة لاستئناف مسار المفاوضات بين الفلسطينيين وسلطة الاحتلال.
4. مواصلة سياسة حصار المقاومة الفلسطينية المسلحة، لدفعها إلى قبول التهدئة والهدنة، لضمان إيجاد حالة من الهدوء في الشرق الأوسط، يستغلها الكيان في التمدد في دول الإقليم.
5. تمسك الولايات المتحدة بالبقاء في المنطقة وتقوية تحالفها الإستراتيجي مع الدول الحليفة، وعدم ترك أي فراغ يمكن لروسيا أو الصين أو إيران استغلاله، بما يهدد مصالحها، وذلك عبر الالتزام بأمن الحلفاء، وتجاوز أسباب التوتر والخلاف. ومع إدراك الدول الحليفة في المنطقة لعدم قدرتها على الخروج من العباءة الأميركية، وحاجتها إلى التحالف الإستراتيجي معها في دعم استقرار أنظمتها الحاكمة، فإنها لن تتوقف عن تحركاتها التكتيكية في مواجهة أميركا من خلال اللجوء إلى روسيا والصين، لتخفيف ضغوط الحليف الأميركي في ملفات مثل ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان.
6. رغم حديث باين عن إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية حال فشل المفاوضات مع إيران بشأن الملف النووي، وترحيب إسرائيل بهذا التوجه، فإن الخيار الدبلوماسي يظل هو الخيار المفضل بالنسبة للولايات المتحدة، التي لا يمكن أن تغامر بفتح جبهة جديدة والانخراط في صراع مسلح يمكن أن يقضي على استقرار المنطقة.
7. استمرار التعاون الثنائي وتناميه بين الكيان الصهيوني والدول العربية المطبوعة، أو التي تسير في مسار التطبيع، كما في العلاقات بين إسرائيل والإمارات ومصر، التي وقعت على اتفاقيات ثنائية غير مسبوقة، في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة، ونقلت العلاقة بينها إلى حد الشراكة والتحالف الإستراتيجي.
8. تأجيل تنفيذ فكرة التحالف الشرق أوسطي المضاد لإيران، والذي تدعو إليه إسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة، لخوف دول الخليج من التواجد في مثل هذا التحالف الذي سوف يجعلها في مواجهة مباشرة مع إيران، بالإضافة إلى رفض مصر الانضمام إلى تحالفات عسكرية إقليمية تضم إسرائيل، وموجهة لدولة إقليمية كبرى مثل إيران، لوجود معارضة لهذا الأمر داخل المؤسسة العسكرية، مع الإبقاء على التعاون الاستخباراتي والعسكري الثنائي غير المعلن، والذي أشارت إليه إسرائيل عندما تم الإعلان عن نشر منصات دفاعية في عدد من دول الشرق الأوسط بينها الإمارات والبحرين.
9. تأجيل الدمج الكامل للكيان الصهيوني في المنطقة العربية عبر تطبيع العلاقات مع السعودية بما تتمتع به من ثقل في العالمين العربي والإسلامي، وذلك لصعوبة هذا الدمج دون الوصول لحل ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
10. استمرار أزمة إمدادات النفط وارتفاع أسعاره في الأمد القريب، لأسباب عديدة، على رأسها القدرة الإنتاجية الفعلية لدول الخليج، وحاجة هذه الدول إلى الوقت لكي تزيد إنتاجها، وحجم الزيادة الإنتاجية في تعويض النقص الناتج عن العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا التي يمكن أن تمتد لسنوات. هذا بالإضافة إلى الضوابط التي تضعها منظمة أوبك ودول اتفاقية "أوبك+" حول زيادة الإنتاج، ووجود روسيا على رأس دول الاتفاقية المذكورة.

11. انتكاسة ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، وارتباط هذه الانتكاسة باستمرار الظرف الإقليمي والدولي الراهن، والذي تبحث فيه الولايات المتحدة عن مصالحها، التي هي مصالح الكيان الصهيوني في الوقت نفسه. وترتبط هذه المصالح ببقاء الأنظمة الحالية، والتي يمكن التعاون معها عبر سياسة المقايضة، وهي غض الطرف عن ديكتاتوريتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في مقابل التزامها بالسياسات الأميركية في المنطقة، وعدم التعاون مع أي جهة تعرض هذه المصالح للخطر، والتطبيع مع الكيان الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية ورغبات الشعوب العربية.

ولعل أول بشائر هذه الانتكاسة هو إصدار البيت الأبيض بيانًا بعد لقاء بايدن مع السيسي، يدعم فيه طلبات التمويل المصرية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، متجاهلاً وعده السابق بأنه لن يقدم مزيدًا من الشيكات الفارغة لـ"ديكتاتور ترامب المفضل".

## خاتمة

يمكن القول إن زيارة بايدن للمنطقة لم تأت بجديد، وإن مخرجات الزيارة كانت أقل بكثير من سقف التوقعات والتكهنات التي صدرت قبل وصول الرئيس الأميركي للمنطقة.

فقد أكدت أميركا على مواقفها الثابتة من التمسك بالبقاء في المنطقة، وضمان أمن حلفائها، وحشد الشركاء في مواجهة إيران. وفي المقابل، أكد حلفاء أميركا في المنطقة أهمية العلاقة مع الإدارة الأميركية، والالتزام بالشراكة معها، والتجاوب مع مطالبها، في مقابل الدعم الأميركي لهم والتغاضي عن سجلاتهم في مجال حقوق الإنسان.

وبحساب المكسب والخسارة، فإن إسرائيل هي الفائز الأكبر من هذه الزيارة، حتى وإن تأجل تحقيق بعض أهدافها، فقد قدم لها بايدن كل الدعم من أجل الحفاظ على أمنها، وتعهدها بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، واللجوء إلى الحل العسكري إذا لزم الأمر، لتظل وحدها المالكة له في الشرق الأوسط.

ثم تأتي بعد ذلك السعودية التي رمت علاقاتها مع أميركا، وكسرت الحاجز الموجود بين ابن سلمان وبايدن، والنظام المصري الذي التقى رئيسه بالرئيس الأميركي بعد محاولات عديدة فاشلة.

أما الخاسر من هذه الزيارة فهو السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، بعد أن همّش بايدن القضية الفلسطينية، ولم يأت بخطة لاستئناف المفاوضات، ولم يتراجع عن شيء من سياسة سلفه.

ولكن سقف الإنجاز الذي حققته هذه الزيارة يظل أقل بكثير من سقف التوقعات التي سبقتها، إذ لم يستطع بايدن إقناع حلفائه بالمضي قدمًا في دمج إسرائيل في المنطقة، عبر تطبيع العلاقات مع السعودية وتكوين حلف دفاعي تشارك فيه تل أبيب لمواجهة إيران. كما أن زيادة إنتاج النفط أحيطت بقيود سوف تؤثرها الإيجابي في المدى القريب.

غير أن الزيارة سوف يستمر أثرها على المنطقة في أشكال عديدة، لعل أبرزها هو تراجع وضع القضية الفلسطينية، وتدهور الوضع الحقوقي بعد أن تغلب النفط على المبادئ.

**والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل**

**ونسأله سبحانه التوفيق والسداد للذود عن دعوتنا وامتنا كما ندعوه عز وجل الصبر والثبات على الطريق**